الثقافة الحقوقية.. الواقع والمأمول

على الرغم من تنامي الحديث عن حقوق الإنسان في السنوات القليلة الأخيرة إلا أن الوعي الحقوقي بين مختلف شرائح المجتمع مازال دون المستوى المأمول، فهناك من المواطنين والمقيمين الذين مازالوا يجهلون حقوقهم، وربما لا يأخذون بالاعتبار حقوق الآخرين عليهم، وأحيانًا تنتهك هذه الحقوق عن جهل أو عن قصد، لذا فإن دعم ثقافة حقوق الإنسان ونشرها يجب ألا يقتصر على بعض الجهات الرسمية فقط، بل ينبغي أن تشارك فيه مختلف القطاعات الحكومية والأهلية والأفراد.

وقد أولت الهيئة جهودًا متواصلة من خلال البرامج التعليمية والإعلامية الرامية إلى زيادة الوعي بكافة الحقوق، بين المواطنين والمقيمين عمومًا، وفي أوساط الموظفين الحكوميين وأعضاء السلطة القضائية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على وجه الخصوص.

الدكتور بندر بن محمد العيبان
رئيس هيئة حقوق الإنسان

وإيمانًا من قيادتنا الرشيدة بأهمية دور الهيئة في المجتمع لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان وضمان ترابطها، والتي تأتي استمرارًا لسياسة المملكة الثابتة منذُ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه – المتمثلة في تعزيز مبادئ العدل والمساواة وتعميقها بين أفراد المجتمع، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، فقد قدم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز – يحفظه الله – دعمًا منقطع النظير تمثل في الموافقة السامية الكريمة على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، الذي أوكل إليه «وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها»، وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها.

ولتقوم هيئة حقوق الإنسان بدورها على أكمل وجه، أصدر – حفظه الله- توجيهاته الكريمة لكافة الأجهزة الحكومية بالرد على المخاطبات والاستفسارات التي توجهها الهيئة لمختلف الوزارات والقطاعات الحكومية في مدة لا تزيد عن واحد وعشرين يومًا كحد أقصى.

وبمناسبة الذكرى الرابعة والستين لليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يواكب إطلاق العدد الأول من مجلة «حقوق» التي تصدرها الهيئة، أتشرف بأن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أيده الله ، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، لما تلقاه الهيئة من دعم متواصل يرمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، انطلاقًا من الالتزام الأصيل والراسخ بتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة، التي وفرت كل الضمانات لصيانة هذه الحقوق وتعزيزها وحمايتها، والمحافظة عليها وتوفير كل السبل لتكون ضماناً للمواطنين والمقيمين للعيش في هذه البلاد المباركة المملكة العربية السعودية بأمن وعزة وكرامة.

ونستذكر هنا بكل التقدير والاحترام ما قدمه أصحاب السمو الملكي الأمراء سلطان بن عبدالعزيز ونايف بن عبدالعزيز وسطام بن عبدالعزيز رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه حيث كان لوقفاتهم الإنسانية ودعمهم اللامحدود أكبر الأثر في حماية الحقوق ورعايتها وتمكين الهيئة من أداء مهامها بنجاح وتفوق.

إننا في هيئة حقوق الإنسان نعلم أن الطريق مازال طويلاً أمامنا، ونحتاج لجهد كل مواطن ومواطنة لتحقيق الآمال والتطلعات من خلال العمل الدؤوب والتعاون المستمر لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان قولاً وعملاً.

والله ولي التوفيق